الأمم المتحدة A

Distr.
LIMITED

A/C.2/52/L.24/Rev.1
4 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثانية والخمسون
اللجنة الثانية
البند ٩٥ (ب) من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

الاتحاد الروسي، استراليا، جمهورية تنزانيا المتحدة*،
كندا، نيوزيلندا، اليابان: مشروع قرار منقح

التجارة الدولية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٩٥/٥٠ و ٩٨/٥٠ المؤرخين ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ١٦٧/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وإلى الاتفاقات الدولية ذات الصلة المتعلقة بالتجارة والتنمية والنمو الاقتصادي والقضايا المترابطة في هذا المجال،

وإذ تؤكد أهمية وجود نظام تجاري متعدد الأطراف ومفتوح، وقائم على قواعد محددة وعادل ومأمون وغير تمييزي وشفاف ويمكن التنبوء بشأنه،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة تهيئة بيئة اقتصادية ومالية دولية ملائمة ومواتية، ومناخ استثماري إيجابي من أجل تحقيق النمو الاقتصادي للاقتصاد العالمي، بما في ذلك إيجاد فرص العمل وخاصة من أجل تحقيق النمو والتنمية للبلدان النامية، وإذ تؤكد كذلك مسؤولية كل بلد عن سياساته الاقتصادية الخاصة بالتنمية المستدامة،

* نيابة عن الدول أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ و الصين.

041297 041297 97-35228

وإذ تحيط علما بالنتائج المتفق عليها، المنبثقة عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧ بشأن موضوع "تهيئة بيئة تمكينية للتنمية: التدفقات المالية بما في ذلك تدفقات رأس المال والاستثمار والتجارة"[١]،

وإذ تحيط علما بأن استعراض منتصف المدة للنتيجة التي أسفرت عنها الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) سوف يعقد في عام ١٩٩٨،

وإذ تحيط علما كذلك بأن المؤتمر الوزاري الثاني لمنظمة التجارة العالمية سوف يعقد في جنيف في أيار/ مايو ١٩٩٨،

أولا

١ - تؤكد من جديد دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بوصفه مركز التنسيق داخل الأمم المتحدة للمعالجة المتكاملة لقضايا التنمية والقضايا المترابطة في مجالات التجارة والمالية والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة؛

٢ - تؤكد من جديد إرادتها السياسية ومسؤوليتها فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات المتفق عليها التي تم التوصل إليها في الدورة التاسعة للأونكتاد، المعقودة في ميدراند، جنوب أفريقيا، وخاصة الوثيقة المعنونة "الشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية"[٢]. وترحب في هذا الصدد بعقد اجتماع استثنائي رفيع المستوى لاستعراض منتصف المدة في عام ١٩٩٨ إذ سيسهم في الاستعدادات الجارية لعقد الدورة العاشرة للأونكتاد في تايلند في عام ٢٠٠٠؛

٣ - ترحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام للأونكتاد لبناء شراكة دائمة من أجل التنمية مع العناصر غير الحكومية الفاعلة، بما في ذلك من خلال مبادرة "شركاء من أجل التنمية" المقرر عقدها في ليون، فرنسا في عام ١٩٩٨؛

٤ - تحيط علما بالتقارير والنتائج المتفق عليها، المنبثقة عن مجلس التجارة والتنمية في دورته التنفيذية الخامسة عشرة[٣] ودورته الرابعة والأربعين[٤] وتنوه بالمساهمة الهامة في أعمال المجلس المتمثلة في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٧، وتقرير الاستثمار العالمي، وتقرير عام ١٩٩٧ بشأن أقل البلدان نموا؛

---

(١) A/52/3، الفصل الثاني، الفقرة ٥.

(٢) انظر A/51/308.

(٣) A/52/15 (Part I).

(٤) A/52/15 (Part II).

٥ - تلاحظ أن مجلس التجارة والتنمية أوصى بأن تغير الجمعية العامة تسمية فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالممارسات التجارية التقييدية إلى "فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقانون المنافسة وسياستها"، وأن تعقد مؤتمرا رابعا للأمم المتحدة معنيا بمجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية، ومؤتمرا دبلوماسيا لبحث واعتماد اتفاقيـــة بشأن الحجز على السفـــن، وتؤيد تغيير التسمية الوارد أعلاه، وتؤكد على أنه ينبغي ألا تتخطى تكلفة عقد المؤتمرين الآنفي الذكر، على النحو الذي وافق عليه المجلس، مستوى الميزانية الذي اقترحه الأمين العام لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩؛

٦ - تؤيد جهود الأمين العام للأونكتاد من أجل التنفيذ الكامل للإصلاحات البعيدة المدى على النحو المجسد في محصلة الدورة التاسعة للأونكتاد؛

٧ - تحيط علما بأن الأونكتاد يستفيد بصورة متزايدة من تكنولوجيا المعلومات لتوسيع فعاليته، وتحثه على مساعدة البلدان النامية في الاستفادة من هذه التكنولوجيات الجديدة استفادة كاملة؛

٨ - تحيط علما أيضا بتزايد أهمية التجارة الإلكترونية وتطبيقها على التجارة الدولية، وتحث الأونكتاد على القيام، بالتعاون مع الجهات الأخرى ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، بمساعدة البلدان النامية في هذا المضمار، ولا سيما أقل البلدان نموا، وتلاحظ في هذا الصدد أيضا احتياجات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٩ - تسلم بضرورة أن يواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بحكم ما يتمتع به من ميزة نسبية في معالجة القضايا الإنمائية المتصلة بالتجارة، تيسير إدماج البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في النظام التجاري الدولي، بطريقة تحقق التكامل مع منظمة التجارة العالمية إضافة إلى تعزيز التنمية عن طريق التجارة والاستثمار بالتعاون والتنسيق مع مركز التجارة الدولية والمؤسسات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى؛

١٠ - تطلب إلى الأونكتاد أن يواصل، على أساس محصلة نتائج دورته التاسعة، تحديد وتحليل ما للقضايا المتصلة بالاستثمار من آثار على التنمية، آخذا بعين الاعتبار مصالح البلدان النامية ومراعيا الأعمال التي اضطلعت بها المنظمات الأخرى؛

١١ - تدعو الأونكتاد إلى أن يواصل، في جملة أمور، متابعة التطورات الحاصلة في نظام التجارة الدولية، وخاصة فيما يتعلق بآثارها على البلدان النامية، وأن يحدد الفرص الجديدة الناشئة عن تطبيق

اتفاقات جولة أوروغواي وأن يساعد البلدان النامية على المشاركة الفعالة في الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف؛

ثانيا

١٢ - ترحب بالنتيجة التي أسفر عنها المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في سنغافورة في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ وباعتماده خطة العمل لصالح أقل البلدان نموا؛

١٣ - ترحب بما أعلنه بعض البلدان المتقدمة النمو والنامية في الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لصالح أقل البلدان نموا، عن اتخاذه تدابير جديدة أو إضافية لتمكين أقل البلدان نموا من الوصول إلى أسواقه، وتوصي بتقديم تقرير كامل عن نتيجة هذا الاجتماع وعن متابعته إلى المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في أيار/ مايو ١٩٩٨؛

١٤ - تسلم بأهمية التكامل الاقتصادي الإقليمي المفتوح في خلق فرص جديدة لتوسيع التجارة والاستثمار، وتؤكد على أهمية امتثال هذه المبادرات لقواعد منظمة التجارة العالمية، عند الانطباق؛

١٥ - تؤكد أن ثمة حاجة في سياق العولمة والتحرير إلى إدماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، إدماجا كاملا في الاقتصاد العالمي بوسائل تشمل تحسين فرص وصول صادرات هذه البلدان إلى الأسواق، طبقا للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف؛

١٦ - تؤكد أيضا في هذا السياق ضرورة اتخاذ المجتمع الدولي تدابير مختلفة، منها زيادة المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة وبناء القدرات البشرية والمؤسسية لتعزيز القدرة على توفير السلع والخدمات القابلة للتصدير لدى البلدان النامية، ولا سيما لدى أقل البلدان نموا، من أجل إدماجها الكامل في الاقتصاد العالمي؛

١٧ - ترحب في هذا الصدد بالتسليم بأنه ينبغي أن يكون سير الاقتصادات النامية في اتجاه زيادة الانفتاح عملية نظامية مدعومة بسياسات فعالة على الصعيدين الدولي والوطني، وأن يترتب على هذه السياسات اتباع نهج تدريجي إزاء التكامل، مع مراعاة ظروف فرادى البلدان[٥]؛

١٨ - تكرر تأكيد أهمية تحرير التجارة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وضرورة مواصلة تحريرها، ولا سيما في المجالات التي تهم البلدان النامية، وذلك بوسائل منها خفض التعريفات الجمركية وغيرها من الحواجز، وتكرر أيضا ضرورة القضاء على الممارسات التمييزية والحمائية في العلاقات

التجارية الدولية بما يؤدي إلى تحسين الفرص أمام صادرات البلدان النامية وتعزيز قدرة صناعاتها المحلية على المنافسة وتيسير التكيف الهيكلي فيما بين الاقتصادات المتقدمة النمو؛

---

(٥) A/52/15 (Part II)، الفصل الأول، الفرع باء، الاستنتاجات المتفق عليها ٤٤٠ (د - ٤٤)، الفقرة ٨.

١٩ - تؤكد على ضرورة أن يقوم جميع أعضاء منظمة التجارة العالمية بتنفيذ التزاماتهم فيما يتعلق باتفاقات جولة أوروغواي تنفيذا كاملا ومبكرا وأمينا ومتواصلا، وعلى ضرورة التطبيق الفعال لجميع أحكام الوثيقة الختامية التي تجسدت فيها نتائج مفاوضات جولة أوروغواي المتعددة الأطراف[٦] وذلك لتعظيم النمو الاقتصادي والمنافع الإنمائية للجميع، مع مراعاة المصالح الخاصة بالبلدان النامية، وتؤكد في هذا الصدد من جديد الحاجة إلى التنفيذ الكامل للمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية طبقا لاتفاقات جولة أوروغواي؛

٢٠ - تؤكد أهمية تعزيز النظام التجاري الدولي وتحقيق المزيد من العالمية له، وترحب بالعملية الموجهة نحو تمكين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية؛ وتؤكد على ضرورة قيام الحكومات الأعضاء في المنظمة والمنظمات الدولية المعنية بالأمر بمد يد المساعدة إلى البلدان غير الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتسهيل ما تبذله من جهود نحو الانضمام إلى تلك المنظمة بصورة سريعة وشفافة على أساس حقوق والتزامات الانضمام إليها، وعلى ضرورة قيام الأونكتاد بتقديم المساعدة التقنية ضمن ولايته للإسهام في إدماج تلك البلدان إدماجا كاملا وسريعا في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛

٢١ - تؤكد أن آلية تسوية المنازعات التي تأخذ بها منظمة التجارة العالمية هي عنصر أساسي فيما يتعلق بنزاهة ومصداقية النظام التجاري المتعدد الأطراف والتحقيق الكامل للمنافع المتوقعة من اختتام جولة أوروغواي؛

٢٢ - تعرب عن الأسف إزاء أي محاولة ترمي إلى تجاوز أو إضعاف الإجراءات المتفق عليها بصورة متعددة الأطراف والمتعلقة بسير التجارة الدولية، مثل اللجوء إلى تدابير انفرادية علاوة على التدابير المتفق عليها في جولة أوروغواي، وتشدد على ضرورة عدم استخدام الشواغل البيئية أو الاجتماعية لأغراض حمائية؛

ثالثا

٢٣ - تؤكد الحاجة إلى الأخذ بنهج متوازن ومتكامل إزاء قضايا البيئة والتجارة والتنمية، وتسلم بضرورة أن يكون هدف الحكومات هو ضمان أن تصبح سياساتها التجارية والبيئية متعاضدة بغية تحقيق

التنمية المستدامة، على ألا تستخدم سياساتها وتدابيرها البيئية التي تنطوي على آثار تجارية لأغراض حمائية تحقيقا لتلك الغاية؛

---

(٦) انظر: الصكوك القانونية المتضمنة نتائج جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، حررت في مراكش في ١٥ نيسان/ أبريل ١٩٩٤ (منشورات أمانة مجموعة غات، رقم المبيع GATT/1994-7).

٢٤ - تشجع الأونكتاد على مواصلة أعماله في مجالات التجارة والبيئة والتنمية، ولا سيما الاضطلاع بدوره الخاص في تشجيع التكامل في مجالات التجارة والبيئة والتنمية[٧] من خلال تدارس قضايا التجارة والتنمية من منظور إنمائي، بالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة، ومنها لجنة التنمية المستدامة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة التجارة العالمية، بوصفه مدير مهام لجنة التنمية المستدامة؛

رابعا

٢٥ - تؤكد من جديد ضرورة إعطاء الأولوية للمشاكل التي تواجهها أقل البلدان نموا، وتؤكد من جديد بوجه خاص ضرورة اتخاذ تدابير، حسب الاقتضاء، لمساعدة أقل البلدان نموا على تعظيم الإفادة من الفرص المحتملة في هذا الصدد مع التقليل إلى أدنى حد من الصعوبات التي تنشأ عن اتفاقات جولة أوروغواي؛

٢٦ - تحث الحكومات والمنظمات الدولية المعنية على التنفيذ التام والسريع للإعلان الوزاري بشأن التدابير المتخذة لصالح أقل البلدان نموا[٦] والتطبيق الفعال للقرار الوزاري بشأن التدابير المتعلقة بالآثار السلبية المحتملة الناجمة عن برنامج الإصلاح بالنسبة لأقل البلدان نموا والبلدان النامية المستوردة الصافية للأغذية[٦] وكذلك التوصيات الصادرة عن استعراض منتصف المدة العالمي لبرنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات وعن الدورة التاسعة للأونكتاد من حيث اتصالها بالتجارة وبالمسائل المتعلقة بالتجارة في أقل البلدان نموا؛

٢٧ - تطلب إلى الحكومات والهيئات والمنظمات والأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وإلى المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، اتخاذ تدابير محددة بهدف التنفيذ التام والعاجل لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، بما في ذلك اتخاذ التدابير والتوصيات المتفق عليها في استعراض منتصف المدة للمؤتمر، وخاصة فيما يتصل بالتجارة والتنمية؛

٢٨ - ترحب باعتماد إطار متكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة في اجتماع منظمة التجارة العالمية الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لصالح أقل البلدان نموا المعقود في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وتدعو الأونكتاد إلى زيادة فعالية وكفاءة الأنشطة التي يضطلع بها في مجال المساعدة

التقنية المتصلة بالتجارة لصالح أقل البلدان نموا، وذلك بالتعاون مع منظمة التجارة العالمية ومركز التجارة الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي؛

٢٩ - تدعو كلا من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحسين التعاون بين البرامج القطرية للمؤتمر لصالح أقل البلدان نموا، والحوار العام

---

(٧) انظر القرار ٩٥/٥٠، الفقرة ٢٧.

بشأن الاقتصاد الكلي والسياسات القطاعية لهذه البلدان في اجتماعات المائدة المستديرة للفريق الاستشاري التابع للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع مراعاة قرار الجمعية العامة ١٢٠/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥؛

٣٠ - تؤكد الحاجة إلى إيلاء اهتمام خاص، في سياق التعاون الدولي، المتعلق بقضايا التجارة والتنمية، من أجل تنفيذ الالتزامات الإنمائية الدولية العديدة الموجهة إلى تلبية الاحتياجات ومعالجة المشاكل الإنمائية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والدول غير الساحلية النامية، فضلا عن ضرورة الاعتراف بأن البلدان النامية التي تقدم خدمات العبور تحتاج إلى دعم كاف من أجل صيانة وتحسين هياكلها الأساسية الخاصة بالعبور؛

٣١ - تدعو البلدان المانحة للأفضليات إلى أن تواصل تحسين وتجديد برامج نظامها المعمم للأفضليات اتساقا مع النظام التجاري لما بعد جولة أوروغواي، ومع هدف إدماج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، في النظام التجاري الدولي، وتشدد على أنه ينبغي إيجاد الطرق والوسائل الكفيلة بضمان زيادة الانتفاع بخطط نظام الأفضليات المعمم وخاصة من جانب أقل البلدان نموا؛

٣٢ - تحيط علما بالقلق الذي أبدته الأطراف المستفيدة من أن توسيع نظام الأفضليات المعمم بربط الأهلية باعتبارات غير تجارية قد ينتقص من قيمة مبادئه الأصلية، وهي بالتحديد عدم التمييز والعالمية وتقاسم الأعباء وعدم المعاملة بالمثل؛

٣٣ - تؤكد ضرورة زيادة مقدار وفعالية مشاركة البلدان النامية في أنشطة وضع القواعد والمعايير في سياق نظام التجارة الدولية؛

٣٤ - ترحب بالنتيجة الناجحة التي أسفر عنها مؤتمر بلدان الجنوب المعني بالتجارة والاستثمار والتمويل المعقود في سان خوسيه، كوستاريكا، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، وتؤكد ضرورة أن تكفل جميع الجهات المعنية، بدعم من المجتمع الدولي، المتابعة الفعالة لإعلانه وبرنامج عمله اللذين سلما، في جملة أمور، بأهمية التجارة الدولية بوصفها عاملا لم يسبق له مثيل على النمو في البلدان النامية، وفرص وتحديات العولمة والتحرير، وضرورة إدماج البلدان النامية إدماجا كاملا في الاقتصاد العالمي والنظام التجاري الدولي، وضرورة التصدي لمواصلة تهميش أقل البلدان نموا في الاقتصاد العالمي؛

٣٥ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع الأونكتاد، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن التوصيات المتعلقة بالمتابعة الفعالة للأجزاء ذات الصلة من النتائج المتفق عليها المنبثقة عن الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٧[1]؛

٣٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين عن تنفيذ هذا القرار، بما في ذلك التطورات الحاصلة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

- - - - -